مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2021-2022)

Al–Ashmooni's Grammatical Efforts In Directing Regents Of Accusative Nouns In His Book "Tawdhih Al–Tawdhih"

Mohammad Shaker Mahmoud Jassem
AL–Anbar university –Faculty of Education for Human Sciences.
moh19h2039@uoanbar.edu.iq / 07816158551
Ass.Pr.Dr. Abdullah Hamid Hussein
AL–Anbar university –Faculty of Education for Human Sciences
Abdullah.Hameed@uoanbar.edu.iq / 07819955444

Abstract: AL–Ashmooni had grammatical efforts came in sequence in his book: ("Tawdhih al–Tawdhih" Sharh Awdah Al–Masalik ela Alfiyat Ibn Malik)، especially that he was a well–known scholarwho bec ،ame famous between the ninth and tenth centuries AH. So, it made me collect and focus these efforts، so that the researcher and reader can easily find and investigate. In addition to saving time and effort as well as this could be a useful reference. I also presented the method used by Al– Ashmooni in his weighting of controversial issues، relying on the verses of the Holy Qura'n and the Hadith of the Prophet (Allah Blessings)، and the poetry and proverbs of Arabs ، and then the conclusion counted the results.

Keywords: (Accusative, Regents ، Grammar ، Al–Ashmooni ،Tawdhih Al–Tawdhih Efforts).

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2021-2022)

جهود الأُشموني النّحوية في توجيه عوامل نصب الأسماء في كتابه توضيح التوضيح

محمد شاكر محمود جاسم المحمدي/كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة الأنبار .
@uoanbar.edu.iqmoh19h2039 /07816158551
أ.م.د.عبدالله حميد حسين الدليمي/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة الأنبار .
Abdullah.Hameed@uoanbar.edu.iq/07819955444

الملَّخص:
للأُشموني جهودٌ نحويةٌ جاءتْ متسلسلةً في كتابهِ : توضيح التوضيح (شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، خصوصًا أنه عالم معروف ذاعَ صيته بينَ القرنِ التاسعِ والعاشرِ الهجري، لذا تطَّلبَ الأمرُ القيام بجمعِ تلكَ الجهودِ وحصرِها ؛ ليتسنى للباحثِ والقارئ سهولة البحثِ والاستقصاءِ، ولاختصارِ الجهدِ ثمَّ الوقت، لعل ذلك أنْ يكون مرجعًا يُستفادُ منه، كما عرضتُ الأسلوبَ الذي اتبعهُ الأُشموني في ترجيحهِ المسائلَ الخلافية، معتمدًا في هذا على آياتِ الذكرِ الحكيمِ، والحديثِ النبوي الشريف، وكذلك أشعارِ العرب وأمثالهم، ثمَّ الخاتمة التي أحصيتُ فيها النتائجَ التي تمَّ التوصلُ إليها .

الكلمات المفتاحية :(الأُشموني، توضيح التوضيح، جهود، عوامل النّصب، نحو).

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2021-2022)

جهود الأُشموني النّحوية في توجيه عوامل نصب الأسماء في كتابه توضيح التوضيح

محمد شاكر محمود جاسم المحمدي أ.م.د. عبدالله حميد حسين الدليمي
كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة الأنبار

المقدمة

الحمدُ لله حمدًا طيبًا كثيرًا، وأفضلُ الصلاةِ وأتم التسليم على سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمدٍ(صلَّى الله عليه وسلَّم) وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

يُركِّز البحث على بعض المسائل النحوية التي طرحها الأُشموني في كتابه (توضيح التوضيح (شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك))، عن طريق شرحه للمسائل الواردة في كتاب ابن هشام، محاولًا بيان الراجح منها، ومرتّبا إيَّاها حسب أبواب النّحو المعروفة، ثم مناقشة ما بيَّنه من تلك المسائل، مع الكشف عن رأيه فيها، وذكر آراء النّحاة كذلك، مع ذكر أدلتهم وحججهم ومناقشتها ثم بيان الراجح منها .

والأمر الآخر ذِكر ما تناوله الأُشموني من دقة النقل عن العلماء ممن سبقوه، بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، وكيفية استعماله المصطلحات النّحوية المتعلقة بالمدرسة البصرية والكوفية. وتمثَّلت جهود الأُشموني بالآراء، والترجيحات، والتعليقات، ثم التنبيهات، فضلاً عن عنايته وميله إلى اتباع المذهب الذي يوافق ما يراه ويدعم حجته، وقد أظهرنا تلك الجهود من غير فرط، علمًا أنَّ ما قام به علماء النّحو المتأخرون من نقلهم لآراء سابقيهم مما عثروا عليه في كتب المتقدمين، لا يصغر من شأنهم، أو يُقلِّل من مكانتهم، كذلك فإنَّ ما أظهرتُه من جهود هذا العالم – أعني (الأُشموني) – إنَّما هو بيان على رسوخ علمه.

واقتضى توضيح أهم المسائل – التي صارتْ في هذا البحثِ– أن تقسم على مبحثين لعواملِ نصبِ الأسماءِ، فالمبحث الأول : عوامل النصب في المفاعيلِ، وهو في ثلاثةِ مطالب، والمبحث الثاني : عامل النصبِ في المشغولِ عنه والمستثنى، وهو في مطلبينِ، وعلى النّحو الآتي :

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2021-2022)

المبحث الأول: عوامل النصب في المفاعيل .

المطلب الأول: النّاصب في المفعول له .

ذكر الأُشموني مسألة النّاصب للمفعول له، وهناك من يسميه (المفعول لأجله و المفعول من أجله)[1]، فقال الأُشموني:(سمّيَ بذلك؛ كونه مصدرًا، فغير جائز: جئتُكَ السَّمنَ والعَسلَ)[2] ، وهذا قاله الجمهور من النّحاةِ، وقد أجاز يونس مجيئه غير مصدرٍ. ويتبين من كلام الأُشموني أنَّ عامل نصب المفعول لأجله، هو موضع خلاف بين النّحاة، وهذا الاختلاف على مذهبين :

أولًا: مذهب سيبويه[3]، وجمهور النّحاة البصريين[4]: أنَّ المفعول له إنَّما يكون نصبه على المفعول لأجله، وعامل النصب فيه الفعل المتقدم عليه ، وحجتهم في ذلك أنَّ المفعول لأجله قد نُصِبَ بإسقاط لام التعليل، ومن ثم إيصاله بالفعل كقولنا: (جئتُ لأضربَ زيدًا) فعند إسقاط اللام نقول: (جئتُ ضاربًا لزيدٍ) فنكون أوصلنا الفعلَ إلى منصوبه[5]، فلّمَّا كان كل حَكِيم وعاقل لا يفعل الْفِعْل إلاَّ لغَرَضٍ، فقد جُعلَ هذا الغرضُ (مَفْعُولًا من أَجله) وقد نصب بِالفِعلِ الَّذِي سبقه لازمًا كان أَو متعديًّا ؛ لأنَّ الفِعل يحتَاج إِلَيهِ كما في احتياجه إِلَى الظّرف، وكما حُذِف حرف الجرّ فِي الظّرف يجوز هُنا، أي حذف اللام. [6]

ثانيًا: كانت حجج الكوفيين مختلفة ولم تكنْ على قولٍ واحد: فمذهب أبي اسحاق الزجّاج: أنَّ ما يسميه النحويون مفعولًا له، هو المفعول المطلق المبيّن للنوع ؛ لأنَّ ناصبه فعل مقدر من لفظهِ، كما في:(ضربتُهُ تأديبًا)، فمعناه :(أدبتُهُ بالضربِ)، والتأديب مجملٌ، والضرب بيانٌ له ،فكأنك قلت:(أدبتُهُ بالضربِ تأديبًا)، ويصح أنْ يقال: (الضربُ هو التأديب)، فصار مثل :(ضربتُ ضربًا)، في كون مضمون العامل هو المعمول.[7]

---

(1) شرح أبيات سيبويه :1 / 23 ، ويُنظر: جامع الدروس العربية : 3 / 43 .

(2) يُنظر: توضيح التوضيح : 567 .

(3) يُنظر : الكتاب : 1/ 367 .

(4) يُنظر: الأصول في النحو :1/ 206 ، والإيضاح في شرح المفصل :1/ 325، والمساعد على تسهيل الفوائد:1/ 484، وهمع الهوامع :2/ 130 .

(5) يُنظر : شرح المفصل لابن يعيش :1/ 449 ، شرح التصريح :1/ 510 .

(6) يُنظر: اللباب في علل البناء والاعراب :1/ 277 .

(7) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : 1/ 508 ، وشرح اللمحة البدرية : 2/ 204 .

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2021-2022)

وأمّا بقية الكوفيين فقالوا: إنَّ ناصبه هو الفعل المتقدم عليه ؛ لأنَّه ملاق له بالمعنى نحو: (قعدت جلوسًا)، وعليه أيضًا هو عندهم مفعول مطلق، وكانت حجتهم من السّماع والقياس، فمن السّماع ما زعمه يونس أنَّه نُقِلَ عن بعض قبائل العرب قولهم :(أمّا العبيدَ فذو عبيدٍ) بمعنى مهما يذكر من شخص فلأجل العبيد، فالمذكور ذو عبيد.[1] ومن القياس فعندهم ينصب على المفعولية المطلقة لأمرين :

أولًا: أنَّه يلتقي معه في المعنى وإنْ خالفه بالاشتقاق، كقولنا: (قعدْتُ جلوسًا).[2]

ثانيًا: أنه ينتصب كانتصاب المصادر، وليس بإسقاط الحرف، ولذلك لا يترجمون له كأنَّه عندهم من قبيل مصدر معنوي، فلو قلنا :(ضربْتُ عمرًا تقويمًا) ، فكأنَّك قلت :(قوَّمتُ عمرًا بضربي له تقويمًا) ولو قلنا : (جئْتُ إكرامًا لكَ) فكأنَّكَ قلت :(أكرمْتُكَ بمجيئكَ إكرامًا).[3]

ورُدَّ ما ذهبَ إليه الكوفيون وأبو اسحاق الزجَّاج لضعفه، فما نقلوه عن العرب واستدلوا به، وصَفه سيبويه بالقبح والقلّة الخبيثة ؛ لأنَّهم يشبهونه بالمصدر كما قد شبَّهوا الجمَّاء الغفير بالمصدر، كأنَّهم جوزوا: (هو الرجل العبيدَ والدراهمَ)، أي(للعبيدِ والدراهم)، فإنَّ هذا لا يُتَكلَّم به ؛ لأنَّه اسم جنس، ولا يمكن تأويله أنَّه مفعول لأجله، والصواب الرفع، فيخبُثُ إذا أجري غير المصدر كالمصدر، وقد شبهوه بالذي هو في الرداءةِ، ومنه قولهم:(ويلٌ لهم وتبٌّ).[4]

وما قالوه بنصبهِ على(المفعولية المطلقة) ضعيف، وأدلتهم ليست مقنعةً وغير ثابتةٍ، فالمفعول لأجله له مسوغات لا يمكن أنْ تجتمع في المفعول المطلق ومن هذه المسوغات:

أولًا: يمكن في المفعول لأجله أن يكون تعليلًا لِما قبله فيمكن جره، نحو قوله تعالى :(هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا)، (سورة الرعد الآية :12)، وبانت علّة (خوفًا وطمعًا) نتيجةً لرؤية البرق، أمّا المفعول المطلق فيؤتى به لبيان التوكيد، أو النوع، أو العدد، ولا يمكن أن يصلح لبيان العلّة، نحو:(ضربْتُ ضربًا، ضربًا شديدًا ، ضربتينِ).[5]

---

[1] يُنظر : الكتاب :1 / 387 ، وحاشية الصبان :2 / 180 .

[2] يُنظر: شرح اللمحة البدرية :2 / 204 .

[3] يُنظر: ارتشاف الضرب :3 / 1384 .

[4] يُنظر: الكتاب :1 / 389 ، وارتشاف الضرب : 3 / 1383 .

[5] يُنظر: همع الهوامع :2 / 132 ، وحاشية الصبان : 2 / 181 .

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2021-2022)

ثانيًا: العطف على العلّة الصريحة(المفعول لأجله)، نحو قوله تعالى: (وَمَا أَنْزَلْنا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ)،)سورة النحل الآية: 64) ، فذكر علّة إنزال الكتاب باللام في قوله تعالى: (لِتُبيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ)،(سورة النحل الآية: 64)، وهذه علّة لا حال ولا مفعولية مطلقة وعطف عليها قوله تعالى: (وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُون)،(سورة النحل الآية: 64)، فهو إذن عطف على علّة مثله، فلا يجوز العطف على الحال ولا المفعول المطلق.[1]

ثالثًا: إنَّ القول برأي الكوفيين يفضي إلى إخراج الأفعال من معانيها إلى معانٍ أخرى ربَّما تكون بعيدة عنها من غير موجب، نحو قوله تعالى: (وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ)، (سورة البقرة الآية:213)، فيكون الاختلاف بمعنى البغي، ونحو قوله تعالى: (كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ)، (سورة البقرة الآية:264)، فيكون الإنفاق بمعنى الرثاء، ويفضي الرأي هذا إلى أنْ يصير للفعل الواحد معانٍ متعددة متناقضة وهذا في نحو:(قلت هذا خوفًا منك) و (إظهارًا للحق) و (إكرامًا له) ولا موجب لهذا كله.[2]

رابعًا: وأمّا الذي زعمه الزجَّاج من أنَّ المفعول له منصوب نصب نوع المصدر، فإنه لو كان كذلك فلا يجوز دخول لام الجرّ عليه كما لا يدخل على الأنواع نحو: (سار الجمَزَى وعَدا البشكى) ؛ ولأنَّ نوع المصدر يصح إضافة (كل) إليه ويخبر عنه بما هو نوع له، نحو:(كل جمزَ سيرٌ)، ولو فعل ذلك بالتأديب والضرب من قولهم:(ضربتهُ تأديبًا) فلا يصح، فثبت في ذلك فساد مذهب الزجّاج. [3]

والواضح أنَّ الأُشموني قد اختار مذهب البصريين؛ وذلك عن طريق شرحه للمفعول له بقوله: (ويسمى أيضًا المفعول لأجله والمفعول من أجله)، وبيان سبب تسميته بهذا الاسم، وذكر ما قاله البصريون والشروط التي قالوا بها لعمله، وإنكار ما قاله أهل الكوفة ويونس والزجّاج .[4]

والذي يبدو لي بما عُرض من الردود على مذهب الكوفيين أنَّ ما رجحه الأُشموني، هو المتفق عليه عند أغلب النّحاةِ، ومنهم سيبويه، الذي يقول : ((وإنَّما جاز النصبُ في العبيدِ حين لم يَجعلهم شيئاً معروفا بعينه؛ لأنه يشبّهه بالمصدر، والمصدر قد تَدخله الألفُ واللام ويَنتصب))[5] ، كذلك الزمخشري يرى :((هو علة

---

[1] يُنظر: معاني النحو : 2 / 193 .

[2] المصدر نفسه والصفحة ذاتها .

[3] يُنظر: شرح تسهيل الفوائد : 2 / 198 .

[4] يُنظر : توضيح التوضيح : 567 ، شرح الأُشموني : 1 / 480 .

[5] الكتاب : 1/ 390.

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2021-2022)

الإقدام على الفعل، وهو جواب له ؛ وذلك قولك : فعلت كذا مخافة الشر وادخار فلان، وضربته تأديباً له، وقعدت عن الحرب جبناً، وفعلت ذلك أجل كذا)) [1]، وأما ابن الحاجب فيقول: ((كلما يُذكر مفعولًا من أجله فهو علَّة الإقدام على الفعل، فإذا قلتَ: ضربتهُ تأديبًا، فالتأديبُ سبب الضربِ)) [2] ، وذكر المرادي قوله في هذا: ((يُنصب مفعولًا له المصدر إنْ أَبانَ تعليلًا، نحو: "جُدْ شُكرًا ودِنْ"، فالمفعول له هو علة الفعل)) [3]، وتابعهم الأزهري الذي يقول: ((ويسمى المفعول لأجله والمفعول من أجله، وهو ما فعل لأجله فعل، نحو: جئت رغبة فيك، فـ"رغبة": اسم، فعل لأجله فعل وهو المجيء، وحكمه النصب)) [4]، وكذلك رجحه الدكتور فاضل السامرائيّ بقوله:((والذي يبدو لي أنَّ رأي البصريين أرجح وأقرب إلى طبيعة اللغة)).[5]

والأمر الآخر أنَّ المفعول من أجله طرأت عليه متغيرات في التركيب النّحوي قبل أنْ يكون مفعولًا لأجله، إذ الأصل فيه فعل معلل بلام، و(أنْ) مضمرةً كقولنا :(جئْتُ لأكرمَ زيدًا) فالفعل(لأكرم) تغير تركيبه إلى مصدر جُرَّ بحرف الجر(اللام)، نحو:(جئْتُ لإكرامِ زيدٍ) فأسقطوا اللام ثم أوصلوا الفعل إلى المصدر ليصير مفعولًا لأجله، نحو:(جئْتُ إكرامًا لزيدٍ).[6]

المطلب الثاني: عامل النّصب في الظرف الواقع خبرًا .

عرَّج الأُشموني إلى مسألة الظرف الواقع خبرًا، بقوله: (ويقع الخبر ظرفًا نحو قوله تعالى: (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ)،(سورة الأنفال الآية:٤٢)، و(السَّفرُ يومَ الخميسِ)، والصحيح أنَّ اطلاق الخبر عليهما مجازٌ من تسمية الدَّال باسم المدلول، فإنَّ الخبر في الحقيقة متعلَّقهما، بفتح اللام، أي: الذي يتعلقان به محذوف وجوبًا؛ لدلالتهما عليه وسدهما مسدَّهُ).[7]

---

[1] المفصل في صنعة الإعراب:87 .

[2] الإيضاح في شرح المفصل:1/ 325.

[3] توضيح المقاصد والمسالك:654.

[4] شرح التصريح:1/ 509 .

[5] معاني النحو: 2 / 192 .

[6] يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش :1 / 449 ، حاشية الصبان : 2 / 179 .

[7] توضيح التوضيح :336 .

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2021-2022)

وهذه من المسائل التي لم يتفق عليها النّحاة من البصريين والكوفيين وكلٌ لهُ فيها رأي ، فكان مذهب البصريين: أنَّ عامل النصب هنا مقدَّر[1]، وهم على قولين :

الأول: أنَّ الظرف الواقع خبرًا ينصب بفعل مقدَّر، والتقدير فيه: (زيدٌ استقرَ أمامَك) و(عمروٌ استقرَ وراءَك)[2]، وهو قول أبي علي الفارسيّ ، والزمخشري[3]، وابن الحاجب[4]، وحجتهم أنَّ الظرف يُنصب بعامل مقدَّر ؛ لأنَّ قولنا:(زيدٌ أمامَك)، الأصل فيه(زيدٌ في أمامِك)، فالظرف من أسماء الزمان والمكان يراد فيه معنى (في)، و(في) حرف جر يتعلق بالأسماء والأفعال، نحو: (عجبْتُ من زيدٍ) فلو قلت: (من زيدٍ) فلا يجوز إلا بتقدير فعل لحرف الجر، فدلَّ ذلك على تقدير فعل في قولنا:(زيدٌ أمامك) أي : (زيدٌ استقرَ في أمامِك)، فحذف الحرف واتصل الفعل بالظرف فنصبه، فالفعل هو (استقر) مقدَّر مع الظرف . [5]

الثاني: إنَّه ينصب على تقدير اسم فاعل، فالتقدير: (زيدٌ مستقرٌ أمامَك)، و(عمروٌ كائنٌ وراءَك) وهو قول ابن السرّاج وابن جني[6]، واختاره الناظم[7]، وحجتهم: أنَّ الإخبار بالظرف من قبيل المفردات إنْ كان يتعلق بمفرد، فتقديره: (مستقر أو كائنٌ)؛ فالأصل في الخبر أن يكون مفردًا، والجملة واقعة موقعه، ومما لا شكَّ أنَّ إضمار الأصل أولى، ووجه آخر إنْ قدَّرتَ فعلًا كان جملةً، وإذا قدَّرت اسمًا كان مفردًا، وكلَّما قلَّ الإضمارُ والتقديرُ كان أولى.[8]

وتجدر الاشارة إلى أنَّ ابن مالك قد أشار إلى عدم اتفاق البصريين على المتعلق المحذوف بقوله:

وأخبروا بظرفٍ أو بحرفِ جرٍّ ناوينَ مَعنى كائنٌ أو استقرَ[9]

---

[1] شرح الرضي على الكافية :1/ 244 ، ويُنظر: ائتلاف النصرة، مسألة(11) : 36 .

[2] يُنظر: التبيين، مسألة(33): 249 .

[3] يُنظر : المفصل في صنعة الإعراب: 44 .

[4] يُنظر : شرح الرضي على الكافية: 1/ 244 .

[5] يُنظر : الإنصاف مسألة (29) :1/ 197 ، ويُنظر : شرح الرضي على الكافية :1/ 243 .

[6] يُنظر: الإنصاف مسألة (29) :1/ 197 ، والأصول في النحو: 63/1، وتوجيه اللمع :111 .

[7] يُنظر : شرح تسهيل الفوائد :1/ 318 .

[8] يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش :232/1 ، وحاشية الخضري :1/ 182 .

[9] الخلاصة في النحو : 33 ، و يُنظر : شرح ابن عقيل :1/ 209 ، وشرح التصريح :1/ 207

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2021-2022)

يقول ابن عقيل : (إنَّ الخبر يكون أيضًا من الظرفِ أو الجارّ والمجرورِ، نحو: (زيدٌ عندَك وزيدٌ في الدارِ)، إذ كل منهما معلّق بمحذوف هو واجب الحذف، وجوز قوم منهم المصنف، أنْ يكون هذا المحذوف اسمًا أو فعلًا، نحو:(كائن)،أو (استقر)، فإذا قدّرتَ (كائنًا) كان من قبيل الخبر بالمفرد وإذا قدَّرت (استقر) كان من قبيل الخبر بالجملة) [1]، فابن عقيل وابن هشام[2]، وجماعة من النّحويين أجازوا التقدير بحسب سياق الكلام؛ لحاجته لتقدير الاسم أو الفعل ، ومن غير الجائز حذف المتعلق بالظرف، إلا إنْ كان حالةً عامةً كالاستقرار والكون، أمَّا كونه حالة خاصة كالقيام والقعود فغير جائز حذفها، فلا نقول: (زيدٌ خلفَكَ) وأنت تريد (قائمٌ خلفكَ) ؛ لأنَّ لا يلزم من استقراره خلفهُ قيامه.[3]

والذي صرح به أكثر النّحاة من جمهور البصريين: (على أنَّ المحذوف المتعلَّق به (فعل)؛ لأنَّا نحتاج في هذا المحذوف للتعلق، فإنَّما يتعلق الظرف باسم الفاعل، كما في: (أنا مارٌّ بزيدٍ)، لمشابهته للفعل فلو احتجنا إلى المتعلق به فالأصل أولى.[4]

والذي استدلَّ به أصحاب الرأي الأول: أنَّ الظرف هنا ليس المقصود به الخبر بالمعنى، وإنَّما الذي ينوب عن الخبر، فهنا الخبر يلزم أنْ يكون الفعل؛ لأنَّ الظرف هو معمول منصوب اللفظ، فيلتزم كي تنصبه من ناصبٍ، فأصل النّصب للأفعال.[5]

ومن الأدلة الأخرى التي تعزز ترجيح الجملة على الاسم، هو: أنَّ اسم الفاعل هو فرع عن الفعل في العمل، وإنْ كان هو الأصل في غير العمل، لمّا استوجب ههنا تقدير عامل، فكان تقدير ما هو الأصل بالعمل وهو(الفعل) أولى من تقدير الفرع وهو اسم الفاعل.[6]

وأمَّا مذهب الكوفيين ، فقد انقسموا على قولين :

الأول: مذهب الكسائي والفرَّاء وهشام: أنَّ الناصب في الخبر الواقع ظرفًا معنوي، بخلافهِ في الاسمِ وليس

---

[1] شرح ابن عقيل :1/210 – 211 .

[2] يُنظر : شرح قطر الندى : 119 .

[3] يُنظر: توجيه اللمع : 113 .

[4] يُنظر: شرح الرضي على الكافية :1/ 245 .

[5] يُنظر: التبيين، مسألة (33) :250 .

[6] يُنظر: الإنصاف، مسألة (29) :1/ 198 .

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2021-2022)

يقدَّر له ناصب لا قبله ولا بعده.[1] ، وحجتهم في انتصاب الظرف خبرًا أنهم يَعنون فيه أنَّ الخبر عندما كان هو المبتدأ، كما في: (زيدٌ قائمٌ)، أو كأنَّه هو في قوله تعالى: (وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ)،(سورة الأحزاب الآية: ٦)، ارتفع ارتفاعه، فلمّا كان مخالفًا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ، فلا نقول في نحو: (زيدٌ عندك)،أنَّ زيدًا(عنده)، فقد خالفه في الإعراب، فيكون العامل عندهم معنويًا وهو معنى المخالفة.[2]

وهذا قولٌ فاسد؛ فلو أنَّ الخلاف موجب النَّصب لانتصب المبتدأ كما انتصب الثاني؛ لأنَّ الثاني إنْ خالف الأول فقد خالف الأول الثاني أيضًا، فالخلاف عدم المماثلة، فكل واحد قد فعل بصاحبه مثل الذي فعل صاحبه به، وهذا يقتضي أنْ يكون المبتدأ مرفوعاً بعائد عادَ عليه من الظرف إنْ قلت:(زيدٌ عندك)، فيكون العائد مرفوعًا، وكونه مرفوعًا يلزم أنْ يكون له رافع، وإن كان له رافع في الظرف، فيلزم أنْ يكون الرافع هو الناصب)[3]، وهذا الشيء لا يجوز في سنن النّحاة أن يكون في الأسماء الناصب هو الرافع أو العكس .

الثاني: مذهب ثعلب: أنَّ الظرف الواقع خبرًا ينتصب على المحل بفعل محذوف، والمحل ينوب عنه ؛ فيضمر فيه من ذكر الاسم ما يضمر في الفعل. [4]

وهذا قولٌ فاسد: (لأنَّه يؤدِّي إلى أنْ يكون منتصبًا بفعلٍ معدوم في اللفظ والتقدير، والفعل إمّا أنْ يكون ظاهرًا موجودًا أو مقدَّرًا بحكم الموجود، وإنْ لم يكن ظاهرًا موجودًا ولا مقدَّرًا في حكم الموجود كان معدومًا من كل وجه، والمعدوم ليس عاملًا، فكما يستحيل في الحسيَّات الفعل باستطاعةٍ معدومةٍ، فيستحيل في هذه الصناعة النَّصب بعامل معدومٍ، فالعلل النّحوية تشبه العلل الحسية، وهذا دلَّ على فساد ما سار إليه، إذ لا وجود له في العربية، ولا في العلل النّحوية. [5]

والظاهر من كلام الأُشموني ترجيحه للقول الأول وهو لنحاة البصرة، من أنَّ الخبر (جملة) والمتعلّق المحذوف (فعل)، وذلك بما أورده من اعتراضه على ما اختاره المصنف[6] أنَّ المتعلق المحذوف (اسم الفاعل) فقال الأُشموني :(ويجري هذا الخلاف في الحال والنَّعت وقد يعرض ما يتعين معه تقدير الاسم نحو: (أمَّا عندك فزيدٌ،

---

(1) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد:236/1 ، وشرح التصريح:1/ 207، وارتشاف الضرب:1123/3.

(2) يُنظر : شرح الرضي على الكافية :1/ 243 .

(3) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش :1/ 233 .

(4) يُنظر: شرح التصريح :1 / 207 ، وارتشاف الضرب :3/ 1123 .

(5) يُنظر: الإنصاف، مسألة (29) :1 /199.

(6) يُنظر: شرح الكافية الشافية :1/ 349 .

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2021-2022)

وخرجْتُ فإذا زيدٌ) ؛ لأنَّ (أمَّا)، و(إذا) الفجائية لا يأتي بعدهما فعل ظاهر ولا مقدَّر، وما يتعين معه تقدير الفعل، نحو:(رجلٌ في الدارِ أو عندك فلهُ درهمٌ) ؛ لأنَّ صفة النَّكرة الواقعة مبتدأ في خبرها الفاء لا تكون إلا جملة فتجوز الفاء في: (رجلٌ يأتيني فلهُ درهمٌ)، ويمتنع في: (رجلٌ صالحٌ فلهُ درهمٌ)). [1]

وما قال به الأُشموني هو ما عليه أكثر النّحاة من جمهور البصريين فمنهم عبدالله الوراق[2]، وأبو علي الفارسيّ[3]، والزمخشري[4]، وأبو البقاء العكبريّ[5]، وأبو البركات الأنباريّ. [6]

المطلب الثالث: النّاصب في المفعول معه.

ذكر الأُشموني مسألة ناصب المفعول معه بقوله: وهو اسمٌ فضلةٌ تالٍ لواوٍ معناه (مع) أي دالَّةٍ على المصاحبة، من غير تشريك بالحكم، تالية تلك الواو لجملةٍ تحتوي فعل أو اسم فيه معناه، أي: معنى الفعل وأحرفه، نحو: (سرْتُ والطريقَ)، و(أنا سائرٌ والنيلَ)،و(أعجبني سيركَ والنيلَ)، وهذا البابُ مقيسٌ على الأصحِّ.[7]

وأمَّا ناصب المفعول معه فقد اختلف النّحويون فيه إلى مذاهب عدة:

فمذهب سيبويه وأكثر البصريين [8] أنَّ ناصبه الفعل الذي يتقدمه بوساطة الواو، واحتجوا بقولهم: إنَّما قولنا: إنَّ العامل هو الفعل ؛ لأن ذلك الفعل وإنْ كانَ في أصله غير متعدٍ إلا أنَّه قوي بالواو ؛ فيتعدى إلى الاسم فنصبه[9]، ونظير ذلك تقوية الفعل اللازم بالهمزة والتضعيف وأحرف الجرِّ، نحو قولنا: (أخرجْتُ زيدًا)[10]،

---

(1) توضيح التوضيح : 337 ، ويُنظر: شرح الأُشموني :1 / 190 .

(2) يُنظر: علل النحو:372/1.

(3) يُنظر: الإيضاح العضدي :1/ 47 .

(4) يُنظر: المفصل في صنعة الإعراب : 44 .

(5) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب:1 / 139.

(6) يُنظر: الإنصاف، مسألة(29) :1/ 198 .

(7) يُنظر: توضيح التوضيح : 577 .

(8) الكتاب: 298/1 ، توجيه اللمع:200، المساعد على تسهيل الفوائد:1/ 539 ، شرح التصريح:1/ 528 .

(9) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش:439/1 .

(10) يُنظر: أسرار العربية :1 / 172 .

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2021-2022)

وكذلك المستثنى ينصب الاسم بأداة الاستثناء(إلا)، نحو قولنا: (قام القوم إلا زيدًا)[1]، ومن المعلوم أنَّ هذه الواو ليست عاملة ؛ لأنَّ أصلها حرف عطف يوجب المشاركة في المعنى، فلمّا أقيمت الواو بمعنى (مع) توسعًا في كلامهم، صارت للمصاحبة فقط ؛ فهي جامعة غير عاطفة.[2]

وأمَّا مذهب الكسائي والفرَّاء من نحاة الكوفة فقد قالوا: إنَّ العامل في نصب المفعول معه هو معنوي، وهو مخالفةُ ما بعد الواو لِما قبلها [3]، أي عدم الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه، وكانت حجتهم أنَّه يمكنه أن يُكرر الفعل عند العطف لاشتراك المتعاطفين فيه فجملة (جاءَ زيدٌ عمروٌ)، قدروها (جاء زيدٌ وجاء عمروٌ)، ولا يحسن تكرار الفعل في(استوى الماءُ واستوت الخشبةُ) .[4]

وهذا الرأيُ مردود؛ (لأنَّ الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، كما أنَّ الفعل المتقدِّم لا يجوز أنْ ينصب ما بعده؛ لأنَّ الفعلين (جاء واستوى) لازمان فغير جائز أنْ ينصبا هذا النوع من الأسماء)، كذلك يبطل مذهبهم في العطف الذي خالف فيما بين المعنيين نحو قولهم:(ما قامَ عمروٌ لكنْ زيدٌ) و(ما مررتُ ببكرٍ لكن زيدٍ) إنَّما الاختلاف موجود في هذه الجمل مع العطف ولا شيء يوجب النصب فيها، فيتبين من هذا أنَّ المخالفة معنى، والمعاني غير عاملة في المفعولات.[5]

وأمَّا مذهب الأخفش فيقول: يكون انتصابه انتصاب (مع) على الظرف، إذ الأصل في قولك :(قمْتُ وزيدًا) فالمعنى(قمْتُ مع زيد)، فحذفت (مع) وأقيمت الواو مقام(مع) ونقل نصب (مع) إلى ما بعد الواو .[6]

والذي ذهب إليه الأخفش ضعيف ؛ لأنَّ قولهم: (استوى الماءُ والخشبةَ) و (سرْتُ والنيلَ)، لم تكن الأسماء فيها ظروفًا، فلا تنتصب انتصابها، أي للبعد فيما بين تلك الأسماء وبين الظروف فـ(مع) ظرف وإنَّ(الواو) قائمة مقامها بالمعنى، إذن لم يكن في اللفظ ما يصلح أنْ يصير ظرفًا .[7]

---

(1) التبيين، المسألة (61) :381 .

(2) يُنظر: شرح عيون الاعراب : 185 .

(3) يُنظر: شرح التصريح :1/ 531 .

(4) يُنظر: الإنصاف، مسألة (30) :1/ 200 .

(5) يُنظر: المصدر نفسه، والمسألة ذاتها:1/ 248 – 250 .

(6) يُنظر: توجيه اللمع : 200 ، توضيح المقاصد والمسالك : 2 / 663 ، همع الهوامع : 2 / 240 .

(7) يُنظر: اللباب في علل البناء والاعراب :1 /280–281 ، وشرح المفصل لابن يعيش:441/1 .

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2021-2022)

وأمَّا مذهب الزجاج: أنَّ ناصب المفعول معه بفعلٍ مضمرٍ بعد الواو، فالتقدير في:(ما صنعتَ وأباكَ؟)، أي: (ما صنعْتَ ولا بَسْتَ أباكَ). [1]

وهنا نشير إلى أنَّ المحقق قد وهم بنسبة الخلاف للزجاجي[2]، والصواب هو أبو إسحاق الزجّاج. [3]

واحتج الزجّاج على أنَّ الفعل لا يمكن أنْ ينصب مفعولًا لحيلولة الواو بينهما، فواجب تقدير فعل يناسب الكلام المذكور في الجملة، عندها يكون من غير الصواب تسميته (مفعولًا معه). [4]

وقول الزجّاج ضعيف لأمرين:

أولًا: لأنَّ الفعل الذي ذكر لو صحَّ أنْ يعمل، لم يكن العمل في محذوف .[5]

ثانيًا: أنَّ الفعل يعمل بالمفعول على الوجه الذي يصح الاتصال به، فإنْ كان الاتصال من دون واسطةٍ، فليس هناك معنى ليدخل حرف بينهما، وإذا لم يتصل الفعل بالاسم إلا بواسطة، فينتصب ما بعد الواسطة بالفعل؛ لأنَّ المعنى لا يمكن أنْ يصحَّ إلا بها. [6]

وأمَّا حرف الواو فليس مانعًا من وجهين :

أولًا: أنَّ بها قد ارتبط الفعل بالاسم فأثَّر المعنى فيه، فلم يمنع من تأثيره فيه لفظًا .

ثانيًا: أنَّها عند العطف لا تمنع عمل الفعل السابق لها من العمل فيما بعدها، كقولنا :(ضربت عمرًا وزيدًا) فالذي نصب (عمرًا) الفعل المذكور لا الواو. [7]

وذهب أبو بكر الجرجانيّ: إلى أنَّ ناصب المفعول معه الواو نفسها، وحجته أنَّك إنْ قلتَ: (ما صنعْتَ وعمرًا)، فإنَّ (عمرًا) ينصب بالفعل وهو (صنعْتَ) بواسطة الواو، بزعمه: أنَّه لا يمكن أنْ تعدي الفعل إلى(عمرٍو) وتقويتك إيّاه إلا بواسطة الواو، فنصب(عمرًا) وما اشبهه[8]، وهذا قول ضعيف: (فلو كانَ الأمر

---

(1) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد :1/ 540 .

(2) توضيح التوضيح : 579 .

(3) يُنظر: أسرار العربية : 171 ، وأوضح المسالك : 2 / 214 .

(4) يُنظر: اللباب في علل البناء والاعراب : 1 / 280 .

(5) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة ذاتها .

(6) يُنظر: شرح تسهيل الفوائد : 2 / 249 .

(7) يُنظر: اللباب في علل البناء والاعراب :1 / 280.

(8) يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح :1/659– 670 ، والجنى الداني : 153 .

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2021-2022)

كما يدعى، لأوجبَ اتصال الضمير بها، فيكون القول (جلست وكَ)، كما يتصل في غيرها من الأحرف العاملة، في نحو: (إنَّكَ ولكَ)، وهذا ممنوع باتفاق[1]، والأمر الآخر(إنَّها إنْ كان النّصب بنفسها، فلا يشترط في وجودها فعل قبلها أو معنى فعل كما لم يشترط بغيرها من النّواصب، ولجاز أنْ نقول: (كل رجل وضيعتَهُ)، كما يقال: (عندي كل رجل وضيعتَهُ). [2]

وقد اختار الأُشموني مذهب سيبويه ومن وافقه من النّحويين، بقوله: (والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعلٍ وشبهه مما فيه معناه وحروفه).[3]

ويظهر لي أنَّ الصواب هو ما اختاره الأُشموني لمذهب سيبويه، والذي قال به أغلب النّحاة ومنهم أبو بكر السرّاج[4]، وأبو علي الفارسي[5]، والزمخشري[6]، وابن يعيش[7]، وأبو البقاء العكبريّ[8]، وأبو البركات الأنباري[9]، وأبو الفداء اسماعيل[10]، وابن مالك[11]،

---

[1] يُنظر: حاشية الصبان :2 / 199 .

[2] يُنظر: شرح تسهيل الفوائد: 2 / 250 .

[3] توضيح التوضيح : 579 .

[4] ذكر ابن السرّاج قوله:(اعلم: أن الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسط الواو1، والواو هي التي دلت على معنى "مع")، الأصول في النحو:209/1.

[5] قال الفارسي: (الاسم الذي ينتصب بأنَّه مفعول معه يعمل فيه الفعل الذي قبله بتوسط الحرف، وذلك قولهم: استوى الماءُ والخشبةَ، وما صنعتَ وأباكَ. فالمعنى : استوى الماءُ مع الخشبةِ، وما صنعتَ مع أبيكَ)، الإيضاح العضدي:1/ 193.

[6] قال الزمخشري: (وهو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع. وإنما ينصب إذا تضمن الكلام فعلاً كقولك ما صنعت وأباك، وما زلت أسير والنيل)، المفصل في صنعة الإعراب : 83.

[7] قول ابن يعيش: (اعلم أنَّ المفعول معه لا يكون إلا بعد الواو، ولا يكون إلا بعد فعلٍ لازمٍ، او منتهٍ في التعدّي، نحو قولك:" ما صنعتَ وأباكَ"، و "ما زلتُ أسيرُ والنيلَ")، شرح المفصل لابن يعيش: 439/1 .

[8] قال العكبري:(كل اسم وقع بعدَ الواوِ التي بمعنى(مع)، وقبلها فعل وفاعل، فذلك الاسم منصوب)، اللباب في علل البناء والاعراب : 279/1.

[9] قال أبو البركات الأنباري: (المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو)، أسرار العربية : 145.

[10] قال أبو الفداء اسماعيل: (وهو مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظًا أو معنًى)، الكنّاش :1 /179.

[11] قال ابن مالك:(وهو الاسم التالي واوًا تجعله بنفسها في المعنى كمجرور" مع"، وفي اللفظ كمنصوبٍ معدّى بالهمزة)، المساعد على تسهيل الفوائد :539/1 .

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2021-2022)

والأزهري .[1]

والأمر الآخر، أنَّ الواو صححت وصول الفعل إلى ما بعدها، فيكون ذلك الفعل هو العامل كما في(إلا) من باب الاستثناء فقولنا: (استوى الماءُ والخشبةَ) لم يصح معناه إلا بالواو، وإذا قلنا:(استوى الماءُ الخشبةَ)، فهو غير صحيح، وإنْ فسد في حذف الواو ويصحُّ بوجودها، فالواجب أنْ ينتسب العمل للفعل، فيكون من الواضح أنَّ الفعل عمل بتوسط الواو . [2]

المبحث الثاني: عامل النصب في الاسم المشغول عنه والمستثنى .

المطلب الأول: العامل في نصب المشغول عنه.

ذكر الأُشموني في باب الاشتغال، الاسم المتقدم باشتغال الفعل المتأخر ينصب لاحتياجه إلى فعل موافق للفعل المذكور لفظًا ومعنى إن أمكن، نحو:(عمرًا ضربتَهُ)،فإنَّ التقدير: (ضرَبْتُ عمرًا ضربْتَهُ). [3]

والاشتغال: هو أنْ يُقدَّم اسم ويؤخر عنه فعل متصرف أو ما يجرى مجراه، يعمل في ضميره أو في سببه ، وإنْ لم يعمل فيهما لعمل في الاسم الأول أو في موضعه .[4]

وناصب الاسم المتقدم باشتغال الفعل المتأخر هي مسألةُ خلافٍ عند النّحاة وعلى النحو الآتي: فقد ذهب البصريون: (إلى أنَّه منصوب بفعل مقدَّر يدل عليه الفعل الظاهر بعده، نحو:(عمرًا ضربتَهُ)، فيدل(ضربتَهُ) على أنَّ (عمرًا) منصوب بضربٍ مقدَّر، تقديره: (ضربتُ عمرًا ضربْتُهُ)، فحذف المقدّر استغناءً بالفعل الظاهر عنه، كما لو كان متأخراً وقبله ما دل عليه[5]، (أي وجب نصب السابق بعامل لا يجوز إظهاره ولكون العامل المشغول عوضًا عنه، ولا يجمع العوض و المعوض).[6]

---

[1] قال الأزهري: (وهو اسم فضلة، تال لواو بمعنى مع، تالية لجملة ذات فعل، أو" ذات "اسم فيه معنى الفعل وحروفه) شرح التصريح :1 / 528 .

[2] يُنظر: التبيين، المسألة (61) :380 .

[3] توضيح التوضيح : 528 .

[4] يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:1 /346 .

[5] الكتاب :81/1 ، ويُنظر: ائتلاف النصرة المسألة (2) : 113 ، وشرح التصريح :441/1 .

[6] المساعد على تسهيل الفوائد : 1/ 413 .

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2021-2022)

وذهب الكوفيون: إلى أنَّ قولهم: (عمرًا ضربتُه) ، منصوب بالفعل الظاهر المتصل بالهاء[1]، أمَّا هذه الهاء المتصلة بالفعل فموضع خلاف عندهم:

فقال الكسائي: أنَّ هذا الضمير ملغي، وحجته أنَّ نصب الاسم المتقدِّم بالفعل المتأخر، نحو:(عمرًا ضربتُه) يكون أصلها (ضربتُ عمرًا). [2]

وخالفه تلميذه الفرَّاء بزعمه: أنَّهما منصوبان بالفعل المذكور(الاسم والضمير)[3]، واحتج بأنَّ الاسم الظاهر والضمير المتصل معناهما واحد، فجاز عنده عمل الفعل الطالب لمفعولٍ واحدٍ في ذلك المفعول وفي ضميره معًا في حالة واحدة ؛ لأنَّ الضمير في المعنى هو المظهر، فتكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم، تأكيد إيقاع الفعل عليه، وليس على الضمير المؤخر عندهما .[4]

وما احتج به الكسائي والفرَّاء مخالف للصناعة الإعرابية، وغير مستقيم في أغلب التعبيرات، فمذهب الكسائي مردود ؛ لأنَّ الأسماء لا تُلغى بعد اتصالها بالعوامل.[5]

والذي ذهب إليه الفرَّاء مردودٌ لأمرين:

الأول: إنَّ هذا الفعل(ضربت) متعدٍ إلى مفعول واحد قد استوفاه وهو الهاء، فلم يبق له سبيل على نصب (عمرو)، فيجب أنْ يقدّر له ما ينصبه.

الثاني: أنَّ الهاء وإنْ كانت معناها (عمرًا) فهي اسم لها موضع من الإعراب، وهذا يوجب أنْ يكون لها عامل ولا عامل إلا (ضربت) هذه، فلم يبقَ له معمول آخر.[6]

واختار الأُشموني مذهب البصريين بقوله: الثاني مرجوحٌ ؛ لأنَّه يحتاج إلى التقدير وهو النّصب فإنَّهُ عندَ الجمهور بفعلٍ موافق للفعل المذكور، أي محذوفٌ هذا الفعل من اللفظ وجوبًا؛ لأنَّ الفعل المذكور كالعوض من

---

(1) ائتلاف النصرة، مسألة (2) : 113 .

(2) يُنظر: همع الهوامع : 131/3 .

(3) معاني القرآن للفراء : 2 / 95 ، ويُنظر: شرح التصريح :1/ 441.

(4) يُنظر: شرح الرضي على الكافية :1 / 438 .

(5) حاشية الخضري :1 / 349 .

(6) يُنظر: التبيين، المسألة (37) : 266 ، 267 .

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2021-2022)

اللفظ به فما بعده أي ما بعد المنصوب لا محل له من الإعراب؛ لأنَّه مفسِّر للمقدّر، نحو :(عمرًا ضربتَهُ) فالتقدير(ضربْتُ عمرًا ضربتَهُ) أو معنى دون لفظ نحو: (عمرًا مررتُ بهِ) فالتقدير(جاوزتُ عمرًا مررت به).[1]

وما اختاره الأُشموني هو المختار عند جمهور النّحويين ومنهم سيبويه[2]، والزمخشري[3]، وابن عصفور[4]، وابن مالك[5]، وابن هشام[6]، وأبو حيان الأندلسي.[7]

واشتغال الفعل عن المفعول بضميره، واختيار النصب على الرفع بالأمر والنهي والاستفهام والجحود والمجازة لا يقتصر على المواضع هذه، وإنَّما كل موضع كان القصد فيه للفعل والفائدة بذكره أقوى، فيكون النصب فيه هو الأوجه، و قوله سبحانه: (إِنَّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)،(سورة القمر الآية: ٤٩)، نرى كيف أجمع القراء على نصبه ، ودلَّ هذا على قبح الرفع فيه؛ وذلك لأنَّ المقصد للآية المدح بالفعل والاقتدار في خلق الأشياء وتقديرها.[8]

المطلب الثاني: عامل النصب في المستثنى .

عرَّجَ على مسألة عامل النَّصب في الاستثناء، بقوله: (وأُختلِفَ في ناصب المستثنى)[9]، ثمَّ ذكر شيئًا من آراء النّحاة في هذه المسألة من غير تفصيل، إذ كان عامل النّصب في الاستثناء من الأشياء المختلف فيها، فكانت آراؤهم قد تباينت إلى مذهبين :

---

(1) يُنظر: توضيح التوضيح : 528 .
(2) يُنظر: الكتاب لسيبويه :81/1 .
(3) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش :400/1.
(4) يُنظر: المقرّب لابن عصفور :130 .
(5) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد :409/1.
(6) يُنظر: شرح قطر الندى لابن هشام :192/1 .
(7) يُنظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي :2162/4 .
(8) يُنظر: نتائج الفكر : 336 .
(9) توضيح التوضيح : 588 .

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2021-2022)

فالمذهب الأول: لأهل البصرة وهو على قولين :

القول الأول: ما ذكره سيبويه أنَّ الناصب للمستثنى الفعل المقدَّم، أو معنى الفعل بواسطة (إلا) .[1]

القول الثاني: قول المبرِّد و الزجّاج: (إلى أنَّ الناصب للمستثنى هي الأداة (إلا)) .[2]

فلمّا اختلفت آراؤهم في هذه المسألة، كان من الطبيعي أن تتباين حججهم في ناصب المستثنى .

فاحتجَّ سيبويه على (أنَّ العامل هو الفعل في توسط (إلا) ؛ لأنَّ الفعل هذا وإنْ كان لازمًا في الأصل إلا أنَّه يُتقوى بـ(إلا) ؛ فتعدى إلى المستثنى، كما تعدى الفعل بالأحرف المعدّية، وهي (الهمزة والتضعيف)، ونظيره نصبهم الاسم بباب المفعول معه)، ونسب ابن الخبّاز[3]، وابن يعيش[4]، وأبو البركات الأنباري هذا القول إلى سيبويه .[5]

وقد ضعَّفَ الأُشموني مذهب سيبويه بقوله: (ورُدَّ بقولهم (قبضتُ عشرةً إلا أربعةً إلا ثلُثَهُ)، فإنَّه يلزمُ على قولهم أيضًا أنَّ لها عاملًا واحدًا إلى معمول بمعنى، وإلى آخر بضدهِ؛ لأنَّه تعدي إلى الأربعة بمعنى الحط، وإلى الثلاثة بمعنى الجبر ولا نظيرَ لذلك .[6]

وأمَّا قول المبرِّد والزجّاج أنَّ: (العامل في المستثنى الأداة (إلا)، التي نابت عن فعل تقديره(أستثني)، إذ قام معنى الاستثناء به، فعندما تقول: (ذهبَ القومُ إلا زيدًا)، فالمعنى (أستثني زيدًا) .[7]فإنَّ ما قالاه غير مبررٍ منْ أوجه عدةٍ:

الأول: لا يمكن إعمال الأحرف بمعانيها، فلو قلتَ: (أتاني القومُ غيرَ زيدٍ)، فلا يجوز التقدير بـ(أستثني غيرَ زيد) ؛ لأنَّه يفسد المعنى.[8]

---

[1] يُنظر: الكتاب : 2 / 311 ، وشرح المفصل لابن يعيش : 2/ 46.

[2] يُنظر: المقتضب : 4/ 406 ، والإنصاف مسألة (34) : 1 / 212 .

[3] يُنظر: توجيه اللمع : 215 .

[4] يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش : 2/ 46 .

[5] يُنظر: أسرار العربية : 156 ، والاستغناء في الاستثناء : 67 .

[6] توضيح التوضيح : 588 .

[7] يُنظر: شرح الرضي على الكافية : 2 / 80 .

[8] يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش : 2 / 47 .

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2021-2022)

الثاني: أنْ عملت (إلا) بمعنى (أستثني) لتَحوّل الكلام إلى جملتينِ، أمَّا إنْ أعملنا الفعل كانت الجملة واحدة، والجملة الواحدة أولى من جملتين من دون فائدة .[1]

الثالث: إذا كانت(إلا) مقدَّرةً بـ(أستثني)، فذلك يلزم الرفع بتقدير: (امتنع) ونحوه، مما ثبت تعليله من كلام العرب، نحو: (أنتَ والأسدُ) لكنّا قدّرنا (ابعد أنتَ والأسدُ).[2]

الرابع: أنَّ رأي المبرِّد يوجب نصب المستثنى دائمًا وفي كل الأحوال، والمعروف إنَّه يأتي مرفوعًا مع وجود (إلا)، نحو:(ما جاءَ إلا زيدٌ).[3]

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين وقد انقسم أصحابه على قولين :

الأول: قول الكسائي وهو محكيٌ عنه: أنَّ المستثنى نُصبَ بإضمار(أنَّ) بعد أداة الاستثناء، ونصبه تشبيها للمفعول .[4]

وحجته في هذا أنَّنا عند قولنا: (قامَ القومُ إلا عمرًا) تقديره: (قامَ القومُ إلا أنَّ عمرًا لم يقمْ)، فأضمرت (أنَّ) وحذف خبرها .[5]

وقد رَدَّ الفرَّاء عليه، فقال: (لو كان النصب هذا في أنَّه لم يفعل، لكان مع (لا) في قولهم: (قام زيدٌ لا عمروٌ)كذلك).[6]

ورَدَّ عليه أيضًا ابن مالك بقوله: وهو قول غايةً في الضعف؛ لأنَّه بنيَّ على ادعاء تقدير ما ليس عليه دليل فلا حاجة إليه . [7]

ثانيًا: قول الفرَّاء ،وهو المشهور في مذهب نحاة الكوفة: إلى أنَّ (إلا) هي نفسها العامل في المستثنى.[8]

---

[1] يُنظر: الإنصاف، مسألة (34) : 1/ 214.

[2] شرح الرضي على الكافية : 2 / 81 .

[3] أسرار العربية : 156 .

[4] يُنظر: ائتلاف النصرة، مسألة (51) : 174.

[5] يُنظر: رصف المباني :1 / 176 .

[6] شرح المفصل لابن يعيش : 2 / 48 .

[7] يُنظر: شرح تسهيل الفوائد:2 / 279 .

[8] يُنظر: الإنصاف، مسألة (34): 1 / 212.

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2021-2022)

وحجة الفرَّاء: (أنَّ العامل في المستثنى (إلا)، وهي قد ركبت من (أنَّ ولا)، فخففت(أنَّ) وأدغمتْ في (لا)، فإذا نصبت فالنصب إنَّما هو بـ(إنَّ)، وإنْ رفعت فالرفع بـ(لا)، فيكون الرفع والنصب باعتبار هذين الحرفين [1]

والذي قال به الفرَّاء من تركيب (إن) و(لا) فاسد لأسباب ثلاثة :

الأول: لو كان هذا التركيب صحيحًا، لكنت مخيرًا في كل موضع بين الرفع والنصب .[2]

الثاني: إذا كانت مركبة فإنَّه لم يبق لـ(إنْ) عمل؛ لأنَّها لا تنصب وحرف نفي بعدها، كذلك غير عاطفة على المعنى هذا، لأنَّها لا تعمل بدخولها على معرفة، وبالتالي يلزم تكرير تلك المعرفة، كما يفسد المعنى إنْ جعلت حرف عطف، فحرف العطف يفيد التشريك بين شيئين في الإعراب ،أمَّا (إلا) فليست كذلك.[3]

الثالث: إنَّ قوله مبني على ادعاء التركيب، ولا يوجد دليل عليه، كما أنَّ التركيب يؤدي إلى ظهور معانٍ جديدة، فبتغير المعنى يتغير الحكم معه، ولو كانت الأداة (إلا) مركبة لا يبقى عمل ما تركبت منه؛ وذلك لزوال معناه وتجديد معنى الاستثناء.[4]

والواضح أنَّ الأُشموني قد رجح مذهب المبرِّد والزجَّاج، بقوله عن النصب بـ(إلا) نفسها: (لأنَّها مختصة بالاسم وليست كالجزء منه، فعملت كسائر الأحرف التي هي كذلك ما لم يتوسط بين عامل مرفوع ومعموله فيُلغى وجوبًا إذا كان التفريغ محقَّقًا، نحو: (ما قامَ إلا زيدٌ) ، وجوازًا إذا كان مقدّرًا، نحو: (ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ).[5]

وقد نبَّهَ الأُشموني في شرحه عن هذه المسألة، بقوله : وناصب المستثنى هو (إلا) ، لا الذي قبلها بواسطتها ولا مستقلًا، ولا (أستثني) بالفعل المضمر خلافًا لمن يزعم ذلك .[6]

---

(1) يُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي: 2 / 60 .

(2) يُنظر: الغرة في شرح اللمع: 1 / 463.

(3) يُنظر: التبيين، مسألة (66): 401.

(4) يُنظر: شرح تسهيل الفوائد: 2 / 279 .

(5) توضيح التوضيح: 588 .

(6) يُنظر: شرح الأُشموني:1 / 503 .

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2021-2022)

ويبدو لي أنَّ الراجح مذهب سيبويه للأوجه الآتية :

1- أنَّ (إلا) لم يكن لها اختصاص بالاسم إلا أنَّها قُويت بالفعل أو معنى الفعل، وذلك لأنَّ العامل يجب أن يكون له اختصاص لما فيه، فلم يجز لها أن تعمل فيه .[1]

2- أنَّ الحرف متى يدخل على الاسم والفعل فهو غير عامل في أي واحد منهما، وعدم العمل لا يدل على عدم التعدية، ألا ترى أنَّ الهمزة والتضعيف يُتعَدّيان وهما ليسا عاملين، ونظير ما نحن فيه نصبهم الاسم في باب المفعول معه، نحو: (استوى الماء والخَشَبَةَ، وجاء البرد والطَيَالِسَةَ)، فالاسم قد نُصب بالفعل المقدَّم بتقوية حرف الواو؛ لأنَّها قَوَّتِ الفعل وأوصلته إلى الاسم فنصبَه وكذلك هنا .[2]

3- في نصب (غير) وما في معناها من الأسماء، فلو جعلناها بدلًا من (إلا)، لظهر أنَّه منصوب و ليس قبله (إلا)، كذلك الاسم المنتصب بعد (إلا) منصوب بما انتصبت به (غير).[3]

4- أنَّ ما جاء به المبرِّد والزجّاج من إضمار فعل بعد (إلا)، مردود؛ وذلك لأنَّه مخالف للنظائر؛ فلا يجتمع بين فعل وحرف دلَّ على معناه، لا بإضمار ولا بإظهار، وإذا جاء هذا للنصب فيما ولِيَّ (ليت وكأنَّ ولا) بـ(أتمنى وأشبه وأنفى) .[4]

5- ترجيح أغلب النّحاة المتقدمين والمتأخرين لمذهب سيبويه، ومنهم الجرجاني[5]، والزمخشري[6]، وأبو البقاء العكبري[7]، وأبو البركات الأنباري[8]، وابن يعيش[9]، وابن الحاجب ,[10]وابن عصفور .[11]

---

(1) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش : 2 / 47 .

(2) يُنظر: الإنصاف، مسألة (34) : 1 / 213.

(3) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 2 / 384 .

(4) يُنظر: شرح تسهيل الفوائد : 2 / 278– 279 ، والتذييل والتكميل : 8 / 186 .

(5) يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح : 2/ 699.

(6) يُنظر: المفصل في صنعة الإعراب: 96 .

(7) يُنظر: التبيين، مسألة (66) : 399 .

(8) يُنظر: الإنصاف، مسألة(34): 1 / 213.

(9) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش : 2 / 46 .

(10) يُنظر: شرح الرضي على الكافية : 2 /80 .

(11) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 2/ 61 .

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2021-2022)

الخاتمة :

وخلص البحث إلى النتائج الآتية :

1- اتضحت شخصية الأُشموني التي تميَّزت بطريقة مناقشته للمسائل، وطريقة عرضها وكيفية بيانه لآراء النَّحاة، وعلى ذلك فإنَّهُ لم يتقيد بالنَّقل فقط وإنَّما يناقش أو يوافق ويَستحسن، وأحيانًا يعترض ويرد، أو يدلي برأيه الذي يستند إلى حجة ودليل، وأحيانًا يُخطّئ الذي يراه مخطئًا، وأحيانًا لا يصرح بأخطاء ممن سبقه إلَّا أنَّ القارئ يمكن فهم الآراء الضعيفة أو الراجحة، كذلك ذكره للراجح منها.

2- كان رأي الأُشموني في أكثر المسائل راجحًا، إلَّا في مواضع قليلة جدًا ، وهذا دليل على علمه الواسع، وحجَّته القوية والاختيار الحسن، فهو يعرض جميع الآراء ويقوم بمناقشتها بمنهج علمي ومهني، لذلك يردُّ ويختارُ أقوى الحجج وأكثرها قبولًا .

3- تنوع أسلوب الردِّ عنده، وذلك بحسب المردود عليهم، وكذلك على أهمية الحجة والدليل، وهو يُخطّئ فيقول: هذا خطأ، أو هذا وهم، أو فيه نظر .

4- امتاز كتاب الأُشموني(توضيح التوضيح)، بما أورده من شواهد نحوية كثيرة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعرًا ونثرًا .

5- يلاحظ دقَّة الترتيب الذي سار عليه الأُشموني في منهجه، وكيفيّة طرح المسألة النّحوية وتحليلها ومناقشتها.

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2021-2022)

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبداللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت802 هـ)، تح: د. طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية ، بيروت – لبنان، ط 1، 1407 هـ – 1987م .
2. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي(ت745 هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد، راجعه ، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط 1، 1418هـ –1998م .
3. الاستغناء في الاستثناء، لشهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي(ت684هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط 1، 1406هـ–1986م.
4. أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري (ت577هـ)، تح: د. فخر صالح قدارة، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط 1، 1420هـ– 1999م .
5. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي المعروف بابن السراج(ت316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط 3، 1417هـ–1996م.
6. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ)، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ– 2003م .
7. الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت646هـ)، تح: د. موسى بناي العليلي، إحياء التراث الاسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية، 1982م .
8. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي، محب الدين (ت616هـ)، تح: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الاسلامي ، بيروت– لبنان ، ط1، 1406 هـ –1986م .
9. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي الغرناطي (ت745هـ) ، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1422هـ –2002م .
10. توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز(ت639هـ) ، شرحَ كتاب اللمع، لأبي الفتح ابن جني، تح: د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة – مصر، ط1، 1423 هـ – 2002م.
11. توضيح التوضيح (شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، الأُشْموني(ت918 تقريبا)، تح:د. أنور راكان شلال العصيبي، كلية الآداب–الجامعة العراقية، 1439هـ– 2018م .
12. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي (ت749هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ – 2008م .
13. جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت1364هـ)،تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت، ط28، 1414 هـ – 1993 م .

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2021-2022)

14. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدرالدين الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المصري المالكي(ت749هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، و د. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1413هـ – 1992م .

15. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ضبطه، يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط1، 1424هـ – 2003م .

16. حاشية الصبان على شرح الأُشموني لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان الشافعي (ت 1206هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1417 هـ–1997م .

17. الخلاصة في النحو، ألفية ابن مالك لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي (ت672هـ)، تح: د. عبدالمحسن بن محمد القاسم، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط1، 1439هـ– 2018م .

18. رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي(ت702هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، مطبعة مجمع اللغة العربية – دمشق، 1394هـ.

19. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري(ت769هـ)، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، ط20، 1400 هـ – 1980 م .

20. شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت385هـ)، تح: د. محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة – مصر، ط1، 1394 هـ – 1974 م .

21. شرح الأُشموني على ألفية ابن مالك ، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأُشموني الشافعي (ت918هـ تقريبا)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ، ط1، 1419هـ– 1998م .

22. شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبدالله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبدالله جمال الدين(ت672هـ)، تح: د. عبدالرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر، ط1، 1410هـ – 1990م.

23. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت905هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط1، 1421هـ– 2000م .

24. شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ)، قدمه ووضع هوامشه وفهارسه، فواز الشعّار، إشراف، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان، ط1، 1419هـ – 1998م .

25. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي(ت684–686هـ)، تصحيح وتعليق: د. يوسف حسن عمر ، جامعة قاريونس، 1398هـ – 1978.

26. شرح عيون الاعراب، للإمام أبي الحسن علي بن فضّال المجاشعي(ت479هـ)، تح: د. حنّا جميل حداد، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط1، 1406هـ – 1985م .

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2021-2022)

27. شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين ابن هشام (ت761هـ)، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط11، 1383هـ.
28. شرح الكافية الشافية، ابن مالك الطائي الجياني(ت 672هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط1.
29. شرح اللمحة البدرية، لأبي محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف لابن هشام الأنصاري(ت761هـ)، شرحه: د.هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمَّان – الأردن، ط1، 2007م.
30. شرح المفصل، لأبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت643هـ)، تح: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1422هـ – 2001م .
31. علل النحو ، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت381هـ) ، تح: د. محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية ، ط1، 1420 هـ – 1999م .
32. الغرة في شرح اللمع، لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان(ت569هـ)، تح: د. فريد بن عبد العزيز الزّامل السُّليم، دار التدمرية، الرياض، ط1، 1432هـ–2011م .
33. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه(ت 180هـ) تح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ، 1408 هـ – 1988م.
34. الكُنَّاش في فنّي النَّحو والصَّرف، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيّوبي الشهير بصاحب حماة(ت732هـ)، تح: د. رياض بن حسن الخوَّام، المكتبة العصرية، بيروت – صيدا، ط1، 1425هـ – 2004م .
35. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي (ت616هـ)، ج1، تح: د. غازي مختار طليمات، ج2، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت– لبنان ، دار الفكر، دمشق– سورية ، ط1، 1416هـ– 1995م .
36. المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي الهمداني المصري(ت 769هـ)، تح: د. محمد كامل بركات ، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية ، ط1، 1402 هـ – 1982م.
37. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفرّاء (ت207هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار/ عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ، ط1.
38. معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، مكتبة أنوار دجلة، شارع المتنبي ، بغداد، ط2، 1423هـ – 2003م .
39. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت538هـ)، تح: د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال – بيروت ، ط1، 1993م .
40. المقتصد في شرح الايضاح، أبو بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني(ت471هـ)، تح: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والاعلام، الجمهورية العراقية ، 1982م .

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.1.17

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;1/ (2021-2022)

41. المقتضب، أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المعروف بالمبرد (ت 285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب – بيروت .

42. المقرّب ومعه مُثُل المُقرِّب، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمَّد بن علي ابن عصفور الحضرمي الإشبيلي (ت669هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، و علي محمَّد مَعوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1 ، 1418هـ – 1998م .

43. المنهاج في شرح جمل الزجاجي، للإمام يحيى بن حمزة العلوي(ت749هـ)، تح: د. هادي عبدالله ناجي، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض– المملكة العربية السعودية، ط1، 1430هـ – 2009م .

44. نتائج الفكر في النَّحو ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت581هـ)، تح: عادل أحمد عبدالموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط 1، 1412 هـ – 1992 م .

45. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت 911هـ)، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1.

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.1.17